

## رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم للرد على الرسالة المؤرخة 29 تموز/يوليه 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية النظام الإسرائيلي. وتدين جمهورية إيران الإسلامية إدانة قاطعة جميع الادعاءات الموجهة ضدها في الرسالة المذكورة وترفضها رفضا باتا. وإن التأكيدات الواردة في الرسالة مضللة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق. ويبدو أن رسالة وزير الخارجية الإسرائيلي محاولة يائسة لتحويل الانتباه الدولي عن الأسباب الجذرية للوضع الحالي وتبرير فظائع النظام وأنشطته الخبيثة في المنطقة من خلال تحريف الرواية ونشر المعلومات المضللة ضد إيران ولبنان.

وعلى الرغم من هذه الأساليب، لا يمكن لنظام الاحتلال أن ينكر مسؤوليته عن الفظائع والمجازر الهمجية المستمرة ضد الأبرياء في غزة وفي غيرها من الدول، ويجب أن يتحمل مسؤوليته. وإن ادعاءات النظام الإسرائيلي بحماية المدنيين والسكان في الجولان السوري المحتل هي ادعاءات زائفة، حيث تكشف الفظائع التي يرتكبها في غزة والمنطقة عن تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، وبموجب القانون الدولي، لا يحق لإسرائيل، كقوة احتلال، التذرع بالدفاع عن النفس لإضفاء الشرعية على أعمالها في الأراضي المحتلة.

وخلافا للادعاءات الواردة في الرسالة، فإن جمهورية إيران الإسلامية كانت على الدوام عنصرا إيجابيا في التطورات الإقليمية، حيث تسهم في تحقيق السلام والأمن المستدامين، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. وفي تناقض صارخ، كان النظام الإسرائيلي مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن الإقليمي، حيث تشكل أنشطته الخبيثة تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والعالميين.

ويجب ألا يندفع أعضاء مجلس الأمن بالروايات الإسرائيلية المحرفة. وإن العمل العدواني الأخير والاعتداءات الجبانة التي نفذها النظام الإسرائيلي اليوم، 30 تموز/يوليه 2024، والتي استهدفت المدنيين والبنى التحتية المدنية في الضاحية الجنوبية لبيروت، لبنان، تثبت مرة أخرى أن هذا النظام لا يقيم وزنا لقواعد القانون الدولي ومبادئه. وتدين جمهورية إيران الإسلامية بأشد العبارات الممكنة هذه الهجمات الإرهابية الجبانة التي أسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف المدنيين. وتشكل هذه الجريمة النكراء انتهاكا صارخا لسيادة لبنان وسلامة أراضيه، ولميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يدينها مجلس الأمن بشكل قاطع وفوري. كما يجب على مجلس الأمن أن يتخذ



إجراءات فورية ردا على هذا العمل الإجرامي لضمان عدم تكرار مثل هذا العدوان الذي يهدد السلام والأمن الإقليميين. ويجب محاسبة إسرائيل على هذه الفظائع ولا يمكن أن تغتفر من العقاب.

وإن الطريق الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة هو الإنهاء الفوري والكامل والدائم للاحتلال والعدوان الإسرائيليين وجرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء حاسم وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويشمل ذلك إجبار النظام الإسرائيلي على الإنهاء الفوري وغير المشروط لأعمال الإبادة الجماعية والعدوان في غزة، وإنهاء انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواته المحتلة من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ووقف عدوانه وهجماته العسكرية على أراضي لبنان أو غيره من بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، يجب إجبار النظام الإسرائيلي على الامتثال الكامل لالتزاماته بموجب قراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني

السفير

الممثل الدائم